

## العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم العالي في اقليم كردستان العراقي

م.د. عبدالحميد سليمان ظاهر

جامعة زاخو

أ.م. كلثوم عبدالقادر حياوي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك

### المقدمة :

حظي موضوع تقدير العائد من الاستثمار في التعليم باهتمام كبير من قبل المؤسسات الحكومية و الأهلية والدولية و بتزايد تكلفة التعليم أصبحت تغطية نفقاته تشكل عبئاً أثقل كاهل الأفراد و الحكومات معاً خاصة في البلدان الفقيرة، مما أدى الى تزايد البحث عن الموارد التي يمكن أن تنفق على قطاع التعليم في جميع البلدان وخاصة البلدان النامية . وقد أولى الاقتصاديون أهمية بالغة للتعليم والاستثمار فيه وتبلور هذا الاهتمام في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي تحت تأثير العديد من العوامل منها أن للتعليم دور مهم في التنمية والنمو ، وبعد أن تبين ومن خلال البحوث التي أجريت في هذا المجال من قبل العديد من الاقتصاديين أن الجزء الأعظم من الدخل القومي الذي حققته الدول المتقدمة لا يرجع إلى النمو الكمي لعنصري العمل ورأس المال بل يعود إلى تحسين نوعيتهما، وهذا ما دفع إلى البحث عن مفهوم شامل لرأس المال بعد ما تبين أن من الخطأ إعطاء رأس المال المادي وحده الدور الرئيسي في عملية التنمية والنمو ، وكنيجة لهذا الاهتمام اتجهت الأنظار نحو تنمية الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم . (شلتوت ، ٢٠٠٩ ، ٢) . كما حظي التعليم العالي في السنوات الأخيرة باهتمام رجال الفكر التربوي، ويأتي في مقدمة هذا الاهتمام تمويل واستثمار التعليم العالي، وهذا يعني الاهتمام بمصادر تمويلية تساعد على استثمار رأس المال البشري في مرحلة التعليم العالي من أجل مستقبل مشرق وتخطيط واع و منظم.

وقد خطت حكومة إقليم كردستان . العراق خلال السنوات الماضية خطوات حثيثة في طريق تطوير الخدمات العامة للمجتمع وخاصة في مجال التربية والتعليم وسعت الى تذليل الصعوبات التي تواجه هذا القطاع ومنها الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية قدراته التعليمية ورفع مستواه العلمي والمعرفي من أجل تقليص الفجوة العلمية والمعرفية التي عانى منها الشعب الكوردستاني خلال العقود الماضية ليكون الإنسان المتعلم أداة وغاية التطور والتنمية . وقد ارتفعت نسبة تغطية التعليم العالي للسكان في سن (١٨-٢٣) من ٤.٩% الى ١٤.٧% رغم الانخفاض في عدد الملحقين في هذه المرحلة بمعدل ٦% نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد في الإقليم خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ .

من هنا جاءت هذه الدراسة لتحديد وقياس العائد الاقتصادي من الاستثمار في رأس المال البشري في الأقليم نظراً لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي ركزت عليه نظريات النمو والتنمية الاقتصادية . قد تم استخدام معيار معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return لحساب كل من العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم على المستوى الفردي والاجتماعي في هذه الدراسة . وقد خرجت الدراسة بعدد من الأستنتاجات والتي تم على ضوءها تقديم عدد من المقترحات .

### مشكلة البحث:

لم يعد ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استهلاكية وان الطلب عليه يعود لأسباب اجتماعية، بل أصبح ينظر إليه على أنه استثمار له كلفة وعائد على المستوى الفردي والقومي.. وعليه فإن الإنفاق على التعليم يعد إنفاقاً استثمارياً في رأس المال البشري يجب إخضاعه لقواعد الحساب الاقتصادي، وقياس كلفته والعائد الاقتصادي منه من أجل الحصول على أعلى إنتاجية تعليمية بأقل كلفة وأعلى عائد اقتصادي. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي (هل الاستثمار في التعليم العالي في إقليم كردستان العراق مجزي اقتصادياً؟ وإذا كان كذلك ، فما هو مقدار العائد الاقتصادي على المستويين الفردي والاجتماعي لهذا النوع من الاستثمار؟)

### أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية وجود الانسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى و أحسن خلقه وميزه عن سائر مخلوقاته بالعلم والمعرفة ، و يتفوق المختصون في العصر الحديث على أن الانسان هو محرك عملية التنمية وقائدها وهو الذي يطور مستوى استخدام الموارد المادية، ويمثل حجر الاساس في كل تنمية وتطور لكونه المسيطر على رأس المال المادي الذي يشكل العنصر الثاني من عناصر التنمية، من هنا تتضح اهمية التعليم في تكوين الإنسان المنتج ودور القطاع التعليمي في تحديد حجم ونوع المتطلبات البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب متطلبات التنمية الاقتصادية والاضطلاع بمهامها ، مما يجعل النظام التعليمي عاملاً حيوياً لتطور المجتمع.

### هدف البحث :

يهدف البحث الى قياس معدل العائد الاقتصادي على الاستثمار في رأس المال البشري وعلى وجه الخصوص الاستثمار في التعليم العالي في إقليم كردستان . العراق للاستفادة من النتائج المتحققة في هذا المجال من أجل تطوير العملية التعليمية في الأقليم .

## فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها أن الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم العالي) مجدي من الناحية الاقتصادية كونه يحقق معدل عائد داخلي أكبر من كلفة الأموال المعبر عنها بسعر الفائدة السائد.

## منهجية البحث:

من اجل تحقيق الهدف المرسوم لهذا البحث فقد تم استخدام الطرق الرياضية (الكمية) لحساب معدل العائد الداخلي من الاستثمار في التعليم ، وتم تقسيمه الى قسمين رئيسيين ، القسم الأول خصص للأطار المفاهيمي لرأس المال البشري وعلاقته بالتعليم ، وخصص القسم الثاني للجانب التطبيقي من البحث معتمدين على البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة أستبيان وزعت على عدد من طلبة كلية الإدارة والأقتصاد وكلية القانون كعينة لحساب العائد على الاستثمار في التعليم العالي فضلا عن البيانات التي استقينها من السجلات الرسمية للكليتين المذكورتين.

أولاً : الاستثمار البشري (مدخل مفاهيمي)

## ١ . مفهوم رأس المال البشري: (Harmon,2011, 6)

يختلف رأس المال البشري عن كل من رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي. من ناحية أساسية أنه يمثل القدرة والمعلومات التي تحتوي على قيمة اقتصادية، فهو مصدر قابل للتجديد، ولكن لا يمكن قياسه مادياً . وتشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وقد عرف رأس المال البشري من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة.

كما عرف في تقرير التنمية الإنسانية العربية (الطاوي ، ٢٠٠٧ ، ٣): بأنه النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي). وأهو مجموع كل ما يعرفه الفرد في المنظمة و يحقق ميزة تنافسية في السوق . و يمكن القول أن رأس المال البشري هو المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح .

## ٢ . أهمية الاستثمار في رأس المال البشري: (حسن ، ٢٠٠٦ ، ٦)

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية إلا أن هذا العنصر لن يؤدي دوره دون أن يحصل على تعليم يساهم في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي على المدى البعيد ، إلا أن هذا التقدم يزداد وبسرعة في حالة كون قوة العمل متعلمة ، ولذلك فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو الدائم.

أن أهمية رأس المال البشري العلمية والعملية جذبت إنتباه الاقتصاديين إلى أهمية الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب وقد أكد كل من آدم سميث A. Smith ومارشال Marshal ومالثوس Malthus ومنذ القرن الثامن عشر على أهمية العنصر البشري في النمو الاقتصادي ، إلا أن الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا المجال لم تظهر إلا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عندما قدم كل من شولتز Schultz وسولو Solow وبلوج Bulag ودينيسون Denison وبيكر Becker وهاربيسون Harbison عدداً من الدراسات والأبحاث في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم. وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لحساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية، كما أجريت بعض الدراسات في الدول العربية منها الأردن والسعودية ، وسوريا .... (الزعي، ٢٠٠٩ ، ٦٠٢ ). أما على مستوى الأقليم فتعد هذه الدراسة هي الأولى في هذا المجال .

### ٣ - التعليم والاستثمار في رأس المال البشري: (Sergio. 2000, 40)

يأتي التعليم في مقدمة مفردات الاستثمار في رأس المال البشري ولهذا خصصت دول العالم ميزانيات هائلة للتعليم، وقد تغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق على التعليم وأصبح ينظر إليه على أنه استثمار ذو عائد اقتصادي مجز، وليس مجرد خدمة تقدمها الحكومات لأفراد الشعب. (الخطيب ، ، ٢٠٠٥ ، ١١). فالإنفاق على التعليم هو استثمار، ويحكم هذا الاستثمار الظروف الاقتصادية للدولة ، إذ يحدد التعليم مستقبل الأجيال ، وموقع الدولة على الخارطة الدولية، لذا يجب أن يأخذ موقع الصدارة في أولويات السياسة الاقتصادية للبلد ، وهناك دراسات كثيرة لفتت النظر الى الاهتمام في الاستثمار في رأس المال البشري كونه يعد من أهم الاستثمارات على الإطلاق . (ILO, 1997, 12-15)، ويأتي دور رأس المال الطبيعي في المرتبة الثانية بالنسبة للفرد ، لما يتيح هذا النوع من الاستثمار من زيادة فرص الاستثمار للدولة وزيادة فرص العمل للقوة البشرية وبالتالي تقليل معدلات البطالة. (الرماني ، ، ٢٠١٠ ، ٣٠٢)

ويحدد شولتز خمسة أنواع من الأنشطة التي تسهم بشكل مباشر في نمو رأس المال البشري للدولة يأتي في مقدمتها التعليم ثم التدريب ، تعليم الكبار، الخدمات الصحية ، والهجرة. (Levine, 1994 , 24-40)

إن الأدبيات الاقتصادية التي كانت تعطي الأولوية المطلقة للإستثمار في رأس المال الطبيعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية قد دفعت العديد من الدول النامية إلى الإقتراض من أجل شراء الآلات والمعدات ، إلا أن الحصول على رأس المال الطبيعي لم يحقق التنمية المنشودة في هذه الدول بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لرأس المال الطبيعي فيها . ونظراً لكون معظم الدول النامية لا تمتلك الكوادر الوطنية الفنية والتي لها القدرة على التعامل مع رأس المال الطبيعي (كلثوم، ٢٠١١ ، ٢) ، فكانت النتيجة تفاقم مشكلة الديون التي تواجه تلك الدول (Kjelland, 2006, 70)، من هنا يمكننا القول إن الاستثمار المطلوب هو الاستثمار في التعليم بأعتبره ثقافة الحاضر والمستقبل . (مؤسسة التدريب الأوروبية ، سوريا ، ٢٠٠٥ ، ١٥).

## ٤ - العائد من التعليم: (صباح ، ٢٠٠٨ ، ٢١)

بما ان الاستثمار يعني استخدام الموارد لتحقيق منافع معينة خلال فترة زمنية معينة فلا بد من البحث عن عوائده (المركز العربي للبحوث التربوية ، ٢٠١٢ ، ١٧) ، ويقصد هنا بالعائد: مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار طيلة فترة حياته الانتاجية ، و الاستثمار يعني استخدام الموارد الحالية من اجل الحصول على دخل اعلى في المستقبل ، و الجزء الذي يضحي به من اجل استخدام هذه الموارد يمثل التكلفة ، بينما يمثل العائد ذلك الدخل الذي يتم الحصول عليه نتيجة هذه التضحية . و العائد كما يراه دينسون هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقتزن بالتعليم الاضافي الذي يحصل عليه الافراد ، وعليه يمكن وضع التعريف التالي للعائد بأنه : مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبب فيها ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بحيث تشمل هذه المخرجات مخرجات على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي ، والذي بدوره يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . أما معدل العائد على التعليم ، فيقصد به سعر الفائدة الذي يوازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر و بين القيمة الفعلية الاجمالية للتكلفة ، أي ان معدل العائد هو سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتكلفة مع القيمة الحالية للعوائد ، و يستخدم معدل العائد للمفاضلة في المشاريع الاستثمارية .

## ٥- اهمية دراسة العائد من التعليم وطرق قياسه: (القضاة ، ٢٠٠٣ ، ٣)

ترجع اهمية دراسة العائد من للتعليم إلى الأسباب التالية:

- (١) تساعد في ترشيد الاستثمار في هذا القطاع الحيوي و مقارنته بعائد الاستثمارات الاخرى الاقتصادية منها ولاجتماعية ، وبرزت الحاجة إلى دراسة المنافع و العوائد في التعليم الى انتشار التعليم بين فئات المجتمع المختلفة.
- (٢) تساعد في عملية اتخاذ القرار الصائب في توجيه الاستثمارات في البلد والاستثمارات التعليمية ، كونه استثماراً مربحاً. قياساً بالاستثمارات الأخرى خصوصاً على المدى البعيد .
- (٣) تساعد في معرفة مدى ملائمة انظمة التعليم في سد احتياجات المجتمع ، من القوى العاملة ، او تخريج طلاب لا تحتاج لهم المشروعات الاقتصادية مما يزيد من نسبة البطالة وخاصة بين فئة الشباب.
- (٤) تساعد على اعادة النظر في انظمة التعليم و تعديل محتواها ، من اجل ملائمتها لمتطلبات سوق العمل ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (٥) تساعد في تطوير البحث العلمي وفي كافة المجالات التربوية و الاجتماعية و الاقتصادية.

ويشمل العائد من التعليم على العوائد أو المنافع الشخصية والتي تتمثل بالعائد الذي يحصل عليه المستثمر في التعليم (الحولي ، ٢٠١٠ ، ٦٠) ، وعادة ما يكون هذا العائد أعلى في الاستثمار الخاص عنه في الاستثمار العام ، حيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري يزيد من إنتاجية الفرد والمجتمع وبالتالي يرفع مستويات الدخل في الاقتصاد. والمنافع الاجتماعية (على مستوى المجتمع) وهو ما يطلق عليه بالعائد الاجتماعي، ويتمثل بالمنفعة التي تعود

على المجتمع بسبب العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تطّلع بها المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها (Blackaby,2003, 2)، مثل توفير فرص العمل وصقل الخبرة عن طريق برامج التدريب التي تستهدف رفع مستويات الأجور وبالتالي مستوى المعيشة، كما يساهم التعليم في زيادة الدخل الاجتماعي للأفراد كونه في الغالب موجها لقطاع عريض من السكان. (الرفيق ، ٢٠٠٦ ، ١٥ )

ويتوقف قرار الاستثمار في التعليم على طبيعة الجهة التي ترغب في الاستثمار، إذ يستند القطاع الخاص في قرار الاستثمار على العقلانية التي توازن ما بين العوائد المادية من هذا الاستثمار (العائد النقدي المباشر) وبين ما يتحملة من تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تتمثل بما فاتته من فرص استثمارية لو لم يستثمر في هذا النشاط (تكلفة الفرصة البديلة)، فيقوم بخصم عوائده وتكاليفه (السيد ، ٢٠٠ ، ٢) ، فإن إذا كانت العوائد أكبر من التكاليف قام بالمشروع وبالعكس ذلك لا يستثمر. أما بالنسبة للقرار الحكومي في الاستثمار في التعليم فينظر إليه عادة من زاوية كونه سلعة عامة، ليس للعوائد والتكاليف المادية (النقدية) دور فيه كما هو الحال في القطاع الخاص، وما يهم المستثمر هنا هو معدل العائد الاجتماعي الذي يبحث في تحقيق أهداف عامة للمجتمع والأفراد، والتي تتسم بالديمومة والتجدد المستمر، كتعزيز الإنتاجية والحفاظ على القيم المهنية والإنسانية وغيرها. (AWUNG, 2005, 2)

## ٦- قياس العائد من التعليم: (Psacharopoulos, 1994, 5-7)

هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم فهناك فريق يرى أن التعليم قيمه سامية وعالية ولا يجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية العالية . بينما يرى فريق آخر أنه يمكن قياس عوائد التعليم ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس خاصة به وليس كتلك المستخدمة في الاقتصاد. ويذهب فريق ثالث الى أمكانية قياس عوائد التعليم عن طريق استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال. لا شك أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث. (الحوالي ، ٢٠١٠ ، ٤) حيث أن هناك عوائد للتعليم لا يمكن قياسها ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر وإمداد أفراد المجتمع بالقيم والعادات السليمة والمحافظة على أمن المجتمع وغير ذلك من العوائد الاجتماعية ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فأنها لا توازي تلك العوائد. (كردي ، ٢٠١١ ، ٩) ، وهذا ينسجم مع وجهة النظر الأولى، وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها ولكن باستخدام أساليب خاصة تبنى لهذا الغرض وتتمثل العوائد الغير مباشرة التي يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم في المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد كلما تقدم في التعليم والمكاسب التي يجنيها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية. وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثلتها المكاسب المالية التي يمكن للفرد أن يحصل عليها والمرتبطة بالتعليم وهذا يتفق مع وجهة النظر الثالثة. (محمود ، ٢٠١٠ ، ٨).

## ٦ - طرق قياس العائد الاقتصادي على التعليم : (العربي ، ٢٠٠٧ ، ٢ )

أعتمدت معظم الدراسات التي حاولت قياس العائد الاقتصادي على التعليم على طريقتين أساسيتين. الطريقة الأولى هي طريقة معدل العائد الداخلي internal rate of return، وتعرف بالطريقة التفصيلية elaborated method. وتتعامل هذه الطريقة مع البيانات التفصيلية عن المكاسب التي يحققها الفرد على مدى حياته حسب مستوى تعليمه. وتعنى هذه الطريقة بإيجاد معدل الخصم الذي يساوي بين تدفقات المكاسب من التعليم وتدفقات التكاليف التعليمية عند نقطة زمنية معينة. ويقاس التدفق السنوي للمكاسب من التعليم بالزيادة في المكاسب التي يحصل عليها خريجو مستوى تعليمي معين (المستوى الذي يقاس معدل العائد عليه هنا التعليم العالي) عن تلك المكاسب التي يحصل عليها خريجو المستوى التعليمي الأقل (وهو التعليم الاعدادى). ويتكون تدفق التكاليف من التكاليف المباشرة للتعليم والتكاليف غير المباشرة أو تكلفة الفرصة البديلة والتي تقاس بالمكاسب الضائعة على الفرد أثناء وجوده في الجامعة (وتساوي متوسط مكاسب خريجي مستوى التعليم الأقل).

أما الطريقة الثانية - وهي الأكثر انتشاراً - فهي طريقة دالة الكسب human capital earnings function والتي تعرف في الأدبيات بدالة الكسب المينسرية؛ نسبة إلى الاقتصادي الشهير "يعقوب مينسر" الذي كان أول من طرح هذه الدالة بشكل متكامل في عام ١٩٥٨. وتعتمد هذه المنهجية على المعلومات التفصيلية على مستوى الأفراد التي يتم الحصول عليها غالباً من مسوحات ميزانية الأسرة وإحصاءات القوى العاملة.

ثانياً : الأطار التطبيقي :

## أولاً - واقع التعليم العالي في إقليم كردستان . العراق.

تدرك حكومة الإقليم أهمية التعليم في المرحلة الراهنة كمحور للنهوض بالواقع الاقتصادي وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذا نجد أن نسبة تغطية التعليم للسكان في العمر التعليمي (١٨-٢٣) سنة إرتفعت من (٤.٩%) في العام ٢٠٠٥ الى (١٤.٧%) في العام ٢٠١٠ رغم الأنخفاض الحاصل في عدد الملتحقين في هذه المرحلة بمعدل (٦%) وذلك بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الفنية في الإقليم وتزايد الطلب على التعليم العالي بسبب التزايد السنوي الكبير في اعداد خريجي المرحلة الاعدادية . وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي الحكومي (٦٦٠٤٢) طالب في العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ارتفع ليصل الى (٧٦٤٤٦) طالب في العام (٢٠٠٩-٢٠١٠) وبنسبة زيادة تقدر بحدود (١٦%). إضافة الى طلاب الجامعات الأهلية والبالغ عددهم (٣٧٧٢) طالب في العام (٢٠٠٩-٢٠٠٨) أرتفع هذا العدد ليصل الى (٨٧٣٥) طالب عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وبلغت نسبة الزيادة (١٣١.٦%) هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فإن نسبة الملتحقين في التعليم العالي الحكومي والأهلي مقارنة بعدد طلاب الدراسة الاعدادية والمهنية بلغت (١٣.١%) في العام ٢٠٠٨ أرتفعت في العام اللاحق الى (١٤.١٧%) . أما

عدد الأساتذة العاملين في الجامعات الحكومية فقد ارتفع من (٣٧٧٢) أستاذ في العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى (٤٠١٠) أستاذ في العام الدراسي (٢٠٠٩-٢٠١٠) أي بنسبة زيادة قدرها (٦.٣%) إضافة الى عدد الأساتذة العاملين في الجامعات الأهلية والبالغ عددهم (٤١٨) أستاذ في العام (٢٠٠٩-٢٠١٠). كما ارتفع معدل عدد الطلبة لكل أستاذ من (١٢ : ١) طالب / أستاذ في العام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) ليصل الى (١٩ : ١) طالب / أستاذ في العام (٢٠٠٩-٢٠١٠) وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي والتي لم تواكبها زيادة موازية في عدد الأساتذة ، إضافة الى ارتفاع عدد الكليات والمعاهد والناجم عن التوسع الأفقي والعمودي . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١) أدناه

### جدول (١)

عدد الطلاب والأساتذة والجامعات وعدد الكليات للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الى (٢٠٠٩-٢٠١٠)

| عدد طلاب التعليم الجامعي الحكومي والاهلي وعدد الاساتذة وعدد الجامعات وكلياتها للأعوام (2004-2003) الي (2010-2009) |                    |                   |                    |                   |                    |                   |                    | جدول<br>( 67 ) |
|---|--------------------|-------------------|--------------------|-------------------|--------------------|-------------------|--------------------|----------------|
| عدد الكليات   |                    | عدد الجامعات      |                    | عدد الاساتذة      |                    | عدد الطلبة        |                    | السنة          |
| التعليم<br>الاهلي   | التعليم<br>الحكومي | التعليم<br>الاهلي | التعليم<br>الحكومي | التعليم<br>الاهلي | التعليم<br>الحكومي | التعليم<br>الاهلي | التعليم<br>الحكومي |                |
|   | 30                 |                   | 3                  |                   | 1,753              |                   | 5,817              | 2004-2003      |
| 39  | 91                 | 12                | 7                  | 396               | 3772               | 5702              | 66042              | 2009-2008      |
| 39  | 100                | 12                | 7                  | 418               | 4010               | 8735              | 76446              | 2010-2009      |
| المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  |                    |                   |                    |                   |                    |                   |                    |                |

ومن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الآتي :

لقد حصل ارتفاع في عدد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية والمعاهد والكليات التقنية ، حيث ارتفع عدد الجامعات من (٣) جامعات فقط عام ٢٠٠٣ الى (٧) جامعات عام ٢٠١٠ ، إضافة الى الجامعات الأهلية التي بدأت في العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وكان عددها (١٢) جامعة. كما ارتفع عدد الكليات الحكومية من (٣٠) كلية الى (٩١) عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وبنسبة ارتفاع بلغت (٢٠٣.٣%) ثم واصل العدد بالزيادة الى أن أصبح (١٠٠) كلية عام (٢٠٠٩-٢٠١٠) وبنسبة ارتفاع قدرها (٢٣٣.٣%) قياساً بالعام ٢٠٠٣ ومحدود (١٠%) عن العام السابق. ورغم التحسن الذي طرأ على الأبنية والمرافق الجامعية المختلفة خاصة فيما بين العامين (٢٠٠٧-٢٠٠٩) فلا زالت هذه المرافق من قاعات ومختبرات والمرافق الأخرى تعاني من الأكتظاظ نتيجة الطاقات الاستيعابية المحدودة للجامعات القائمة و معاهد هيئة التعليم التقني .

## ثانياً - الإنفاق في التعليم العالي في إقليم كردستان . العراق :

بلغت التخصيصات الجارية لعام ٢٠٠٥ (٨٧.٣٦٠) مليون دينار أرتفعت الى (٢٢٦.٥٩٥) في ٢٠٠٨ وبنسبة زيادة قدرها (١٦٠%) أما التخصيصات الاستثمارية في هذا القطاع فقد بلغت (٢٢.٥٠٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ أرتفعت الى (١٦١.٣١٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ ، وبنسبة زيادة (٦١٧%). وما يلاحظ أن نسبة كبيرة من التخصيصات الجارية تدفع على شكل رواتب وكمعدل تمثل ثلثي التخصيصات أو ما يزيد عن (٦٦%) وما تبقى ينفق على الجوانب الأخرى ، مما يتطلب رصد أموال أكثر لضمان تحقيق الجودة والنوعية في التعليم العالي في الأقليم . ومن جهة أخرى نرى أن نسبة التسرب في التعليم العالي قد بلغت (١.٣%) في العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وهذه النسبة مقبولة في هذه المرحلة لتلبية الطلب الاجتماعي . (الخطة الاستراتيجية لأقليم كردستان ، ٢٠١٠، ٢٠١٤ )

## ثالثاً - النموذج المستخدم لقياس العائد الاقتصادي من التعليم العالي في الأقليم : (Psacharopoulos ,1992,3)

يعتبر قياس العائد للاستثمار في التعليم محور النظرية الاقتصادية للقطاع التعليمي . وتساعد دراسة جدوى الاستثمار في التعليم بكافة مستوياته على ترشيد القرارات الاقتصادية والتربوية في المجتمع بحيث يمكن توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستثمارات في رأس المال المادي والاستثمارات في رأس المال البشري وفق معايير اقتصادية سليمة . ومن الأساليب المستخدمة لقياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في رأس التعليم أسلوب أو معيار معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return ويعتبر معدل العائد الداخلي IRR من الناحية النظرية إحدى أفضل طريقتين لتقييم الاقتراحات الاستثمارية الرأسمالية . ويُعرف معدل العائد الداخلي IRR بأنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية للقيمة الحالية للتكاليف بحيث يكون صافي القيمة الحالية مساوياً للصفر . وطريقة اتخاذ القرار الاستثماري باستخدام هذه الطريقة هو أن المشروع يكون رابحاً إذا كان معدل العائد الداخلي IRR أكبر من سعر الفائدة السائد، ويكون محايداً إذا تساوى مع سعر الفائدة، ويعتبر المشروع خاسراً إذا كان معدل العائد أقل من سعر الفائدة . ويحسب معدل العائد الداخلي IRR وفقاً للصيغة الرياضية التالية : ( احمد ، ٢١٠ ، ٥ ) .

$$\sum_{t=0}^n \frac{[Bt - Ct]}{(1+r)^t} = 0$$

حيث أن :

Bt العوائد السنوية ، Ct التكاليف السنوية ، n العمر الإنتاجي (مدة الاستثمار) ، r معدل الخصم (معدل العائد الداخلي) ، t السنة

## رابعاً: البيانات وعينة البحث:

أقتصرت الدراسة على الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) ، وهي الفترة التي يقضيها الطالب في هذه الكليات في جامعات الأقليم<sup>(\*)</sup>. وأعتمد على متوسط البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق توزيع أستمارة أستبيان أعدت لهذا الغرض ، حيث تم توزيع (٢٠٠) أستمارة على عدد من طلاب كلية الإدارة والأقتصاد وكلية القانون في جامعة دهوك. وقد أعيد منها (١٨٣) أستمارة، أهملت (٨) أستمارة منها لعدم ملاءمتها لاغرض البحث . واعتمد على (١٧٥) أستمارة كانت صالحة للتقدير والتحليل<sup>(\*\*)</sup>. كما تم الاستعانة بالبيانات والإحصاءات من مصادرها الرئيسية(وزارة التخطيط . خطة التنمية لأقليم كردستان العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، شعبة الحسابات والتسجيل في جامعة دهوك وكلتي الإدارة والأقتصاد والقانون) .ومن خلال ماتم الحصول عليه من بيانات ومعلومات تم حساب كل من العوائد والتكاليف الفردية

وبذلك يكون متوسط الدخل المتوقع الحصول عليه طيلة حياته الأنتاجية والبالغة (٤٣) سنة (يتخرج بعمر ٢٢ سنة ٢٠١٣) الى سن التقاعد ٦٥ سنة (٢٠٥٥)).و يمكن الوصول الى صافي الدخل المتوقع أن يحصل عليه الخريج وفق المعادلة الآتية

صافي الدخل المتوقع الحصول عليه<sup>(\*\*\*)</sup> = (الدخل الذي من المتوقع أن يحصل عليه خريج الجامعة - الدخل الذي حصل عليه خريج المرحلة الأعدادية) - (أجمالي الكلفة الخاصة + كلفة الفرصة البديلة) .  
والأجتماعية وبالشكل التالي:

## ١ . العوائد : وتشمل

## أ . العوائد الفردية

تم تقدير العوائد التي من المتوقع أن يحصل عليها الخريج وعلى أفترض أنه سيلتحق بسوق العمل مباشرة بعد تخرجه وأنه سوف يعمل في القطاع الحكومي<sup>(\*\*\*\*)</sup> عام (٢٠١٣) ويعين في المرتبة السادسة وفقاً لسلم الرواتب المعمول به في الأقليم ويتم انتقاله الى مرتبة اعلى كل أربع سنوات وفقاً لقانون الخدمة المدنية .  
(\*) شملت الدراسة الكليات الأنسانية فقط إذ تختلف التكاليف الخاصة وكذلك فترة الدراسة في الكليات العلمية مثل كلية الطب والهندسة . .ألخ عن الفترة في هذه الكليات .

(\*\*) أنظر الملحق (١) ص .

(\*\*\*) أقتصرت الدراسة على العاملين في القطاع الحكومي فقط لعدم توفر البيانات عن العاملين في القطاع الخاص .  
(\*\*\*\*) يحصل الطلبة على مخصصات شهرية (٤٠) ألف دينار للطلبة من سكنة مدينة دهوك و(٦٠) ألف دينار للطلبة من خارج المدينة ، وهذه المخصصات تعتبر إيرادات يجب طرحها من التكاليف الفردية وقد تم أخذ متوسط قدره (٥٥٠٠٠) دينار.

**ب - العوائد الاجتماعية (الدخل الاجتماعي)**

العوائد الاجتماعية هي عبارة عن مجموع دخول الأفراد والمتوقع الحصول عليها خلال مدة حياتهم الأنتاجية. وقد أحتسبت وفق المعادلة الآتية:

صافي العوائد الاجتماعية المستقبلية (العائد الاقتصادي) = إجمالي الفرق بين الدخل المتوقع لخريج الجامعة والدخل المتوقع لخريج الدراسة الأعدادية - (التكاليف الفردية والحكومية المنفقة على التعليم العالي) وتبين العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن العوائد الفردية هي أكبر من العوائد الاجتماعية ( Psacharopoulos ٢٠٠٢, ٤ ).

**٢. التكاليف : وتتضمن ما يأتي****١. التكلفة الفردية : تتمثل في الآتي : (لحمدان ، ٢٠١٠ ، ٣٦٥)**

أ. التكاليف الفردية المباشرة : وتتضمن جميع المصاريف التي يتحملها الطالب من أجل مواصلة دراسته وهي القربانية ، تكاليف النقل الخاصة (عدا تكاليف النقل التي تتحملها الكلية) تكاليف السكن الخاص ، ومصاريف يومية أخرى . وقد تم تقديرها بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من أستمارة الأستبيان التي ذكرت أنفاً .  
ب. تكلفة الفرصة البديلة، وهو الدخل الذي كان يمكن للطالب الجامعي أن يحصل عليه لو أنه لم يواصل تعليمه الجامعي والتحق بسوق العمل مباشرة بعد حصوله على شهادة الدراسة الأعدادية . وقد تم تقديرها عن طريق الدخول التي يتقاضاها أقرانه من خريجي مرحلة الدراسة الأعدادية واللذين دخلوا سوق العمل ( القطاع الحكومي) مباشرة بعد تخرجهم من هذه المرحلة وبعمر (١٩- ٢٢) سنة وهي مدة الدراسة في الكليات المبحوثة

**٢ - التكاليف الاجتماعية : (الحمدان، ٢٠١٠ ، ٣٦٢.٣٦٣)**

وهي عبارة عن التكاليف الفردية وبضمنها تكلفة الفرصة البديلة + تكاليف الفرصة البديلة للمجتمع ( الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي ). وتشمل تكاليف الفرصة البديلة للمجتمع على المبالغ التي أنفقتها من قبل كل من الأفراد والدولة على التعليم والتي كان من الممكن استثمارها في أي قطاع إنتاجي آخر .

**خامساً : النتائج والتحليل :**

باستخدام معيار معدل العائد الداخلي تم تقدير معدل العائد الاقتصادي من التعليم العالي على المستويين الفردي والاجتماعي وللفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٢) وكانت النتائج كما هو موضح في أدناه :

**١. معدل العائد الفردي**

أظهرت نتائج قياس معدل العائد الاقتصادي الفردي للاستثمار في التعليم الجامعي ما يلي :

## جدول (٢)

## التكاليف الفردية والعائد الفردي لخريج التعليم العالي (الجامعي)

| متوسط صافي الكلفة<br>الأجمالية الفردية دينار | كلفة الفرصة البديلة<br>السنوية دينار | صافي الكلفة<br>الفردية السنوية<br>دينار | المخصصات<br>السنوية (الأيراد)<br>دينار | متوسط الكلفة<br>الفردية السنوية دينار | السنوات |
|--|--------------------------------------|---|--|---------------------------------------|---------|
| ٣٥١٠٠٠٠                                      | ٢٨٨٠٠٠٠                              | ٦٣٠٠٠٠                                  | ٤٩٥٠٠٠                                 | ١١٢٥٠٠٠                               | السنة ١ |
| ٣٦٨٢٨٠٠                                      | ٣٠٥٢٨٠٠                              | ٦٣٠٠٠٠                                  | ٤٩٥٠٠٠                                 | ١١٢٥٠٠٠                               | السنة ٢ |
| ٣٨٤٤٥٩٦                                      | ٣٢١٤٥٩٦                              | ٦٣٠٠٠٠                                  | ٤٩٥٠٠٠                                 | ١١٢٥٠٠٠                               | السنة ٣ |
| ٤٠٠٥٣٢٤                                      | ٣٣٧٥٣٢٤                              | ٦٣٠٠٠٠                                  | ٤٩٥٠٠٠                                 | ١١٢٥٠٠٠                               | السنة ٤ |
| ١٥٠٤٢٧٢٠                                     | ١٢٥٢٢٧٢٠                             | ٢٥٢٠٠٠                                  | ١٩٨٠٠٠٠                                | ٤٥٠٠٠٠٠                               | المجموع |

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثان .

متوسط الدخل الفردي المستقبلي السنوي لخريج الجامعة (٧٧٠٢٦٢) دينار.

متوسط فرق الدخل السنوي بين خريج الجامعة وخريج الأعدادية (٣١٣٣٨٨.٣٧) دينار.

متوسط صافي الدخل الفردي السنوي (العائد الاقتصادي) لخريج الجامعة (٢٥٤٧٨٣.٧٢) دينار .

معدل العائد الداخلي الفردي IRR (١٠.٦%) .

من الجدول أعلاه يتبين أن معدل العائد الاقتصادي الفردي للتعليم العالي وخلال مدة الدراسة كان يساوي (١٠.٦) وهو أكبر من سعر الفائدة السائد لدى البنك المركزي والبالغ (٩%) ، مما يعني أن الاستثمار الفردي في هذا القطاع مجدي من الناحية الاقتصادية، على اعتبار أن سنة ٢٠٠٩ هي السنة التي قرر فيها الفرد الدخول الى سوق العمل بدل الألتحاق بالجامعة. وعلى الرغم من كون معدل العائد الداخلي يفوق سعر الحسم (سعر الفائدة) إلا أنه يعد منخفضاً كون الجامعة تمنح الطالب مخصصات شهرية تبلغ بالمتوسط (٥٥) ألف دينار شهرياً، ومع ذلك يمكن قبول هذا المعدل كونه أكبر من سعر الفائدة (سعر الخصم المعتمد)

ومن الجدير بالذكر إن معدل العائد الاقتصادي الفردي سوف ينخفض بنسبة (١.٥%) نتيجة لأرتفاع الكلفة الفردية بمقدار قيمة المخصصات الشهرية التي يحصل عليها الطالب الجامعي والبالغة (١٩٨٠٠٠٠) دينار للطالب الواحد في السنوات الأربع التي يقضيها في الجامعة في حالة إلغائها . ومن خلال المعدل الذي تم حسابه يظهر ما يبرر الإنفاق المتزايد من قبل الأفراد على التعليم الجامعي أملاً في تحقيق عوائد مستقبلية تمكن الفرد من أشباع حاجاته ورغباته .

## ٢. معدل العائد الاجتماعي :

يوضح الجدول (٣) أدناه نتائج قياس معدل العائد الاجتماعي من الاستثمار في التعليم العالي في جامعة دهوك

للفترة (٢٠١٢.٢٠٠٩) .

## جدول (٣)

## التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي لخريج التعليم (العالي) الجامعي

| السنوات | التكلفة الفردية السنوية<br>وبضمنها كلفة الفرصة البديلة | الأنفاق الحكومي (متوسط تكلفة<br>التعليم الحكومي الجاري) | أجمالي التكلفة الاجتماعية |
|---------|--|---|---------------------------|
| السنة ١ | ٤٠٠٥٠٠٠  | ٦٠٨١١٧  | ٤٦١٣١١٧                   |
| السنة ٢ | ٤١٧٧٨٠٠  | ٤٠٣٩٤٩  | ٤٥٨١٧٤٩                   |
| السنة ٣ | ٤٣٣٩٥٩٦  | ٤٦١٧٣٩  | ٤٨٠١٣٣٥                   |
| السنة ٤ | ٤٥٠٠٣٢٤  | ٤٥٦٦٠٥  | ٤٩٥٦٩٢٩                   |
| المجموع | ١٧٠٢٢٧٢٠   | ١٩٣٠٤١٠   | ١٨٩٥٣١٣٠                  |

المصدر : أعد الجدول من قبل الباحثين .

متوسط الدخل الفردي المستقبلي السنوي لخريج الجامعة (٧٧٠٢٦٢) دينار .

متوسط فرق الدخل السنوي بين خريج الجامعة وخريج الأعدادية (٣١٣٣٨٨.٣٧) دينار

متوسط صافي الدخل الفردي السنوي (العائد الاقتصادي) لخريج الجامعة (١٤٩٥٤٤.٤٢) دينار

معدل العائد الداخلي الاجتماعي (٤.٠٦%) . (تم احتساب IRR على المستويين الفردي والاجتماعي يدوياً وباعتماد طريقة التجربة والخطأ) .

من الجدول (٣) يتضح التالي :

بلغ معدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم العالي (٤.٠٦%) ويعد هذا المعدل منخفضاً قياساً بسعر الحسم (سعر الفائدة) المعتمد من قبل البنك المركزي على الموجودات الثابتة والبالغ (٩%) والسائد في سنة ٢٠٠٩. لذلك يمكن القول أن الاستثمار في التعليم العالي غير مجدي من الناحية الاقتصادية وهو لا يشجع المجتمع الكوردستاني على الاستثمار في هذا القطاع . والسبب في ذلك هو ارتفاع تكاليف التعليم في المرحلة الجامعية والمتمثل فيما تنفقه الحكومة على التعليم العالي في الأقليم ، إضافة الى منح مخصصات شهرية للطلبة ، وارتفاع كلفة الفرصة البديلة والتي تمثل دخل ضائع على الطالب الذي يقرر دخول الجامعة بدلاً من دخول سوق العمل بعد اكمال الدراسة الأعدادية ، إضافة الى وجود هدر اقتصادي في الأنفاق على التعليم العالي والمتمثل في الرسوب والتسرب أثناء الدراسة الجامعية . وفي حالة إلغاء المخصصات الشهرية المقدمة للطلبة فإن معدل العائد الاجتماعي سوف يرتفع بحدود (٢%) نتيجة انخفاض التكاليف الاجتماعية بمقدار هذه المخصصات . ورغم انخفاض قيمة معدل العائد الاجتماعي إلا أن هناك ما يبرر الأنفاق عليه ، خاصة إذا ما تم إضافة العوائد الاجتماعية غير المباشرة (التي لا يمكن قياسها كمياً) والمتمثلة في رفع إنتاجية الفرد ونشر الثقافة والمعرفة وتغيير النزعة الاستهلاكية والعادات الاجتماعية ، إضافة الى تحقيق اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى . لذا يجب على الحكومة الأهتمام بالتعليم الجامعي وزيادة نسبة ما يخصص من ميزانيتها للأنفاق عليه

واتاحة الفرصة لأكبر عدد من الطلبة للألتحاق بالجامعة ، مع مراعاة نتائج هذه الدراسة ومحاولة رفع قيمة العائد الاجتماعي .

## الأستنتاجات والمقترحات

### أولاً : الأستنتاجات

١. أن الأستثمار في التعليم العالي (الجامعي) على المستوى الفردي مجدي من الناحية الأقتصادية ويتضح ذلك من خلال قيمة معدل العائد الداخلي الذي تم التوصل اليه والبالغ (١٠.١%) وهو أكبر من معدل الخصم (سعر الفائدة) المستخدم من قبل البنوك والبالغ (٩%).
٢. بلغ معدل العائد الداخلي الأقتصادي (معدل العائد الأقتصادي) (٤.٠٦%) وهو أصغر من معدل الخصم المستخدم ، مما يعني أن الأستثمار في التعليم العالي وعلى مستوى المجتمع (المستوى الأقتصادي) غير مجدي من الناحية الأقتصادية.
٣. كانت قيمة معدل العائد على الأستثمار (معدل العائد الداخلي) على المستوى الفردي أكبر مما هو عليه على المستوى الأقتصادي ، والسبب في ذلك يعود الى التكاليف (الأنفاق) التي تتحملها الحكومة في هذا القطاع.
٤. أرتفاع التكاليف الأقتصادية والمتمثلة في الأنفاق الحكومي دليل على أن حكومة الأقليم تولي أهتمام كبير لهذا التعليم ، كما يظهر أيضاً أن هنالك هدر أقتصادي في الموارد المالية المنفقة والمتمثلة في الرسوب والتسرب من الدراسة في المرحلة الجامعية .
٥. على الرغم من كون معدل العائد الأقتصادي من الأستثمار في التعليم العالي والذي تم احتسابه أقل من سعر الفائدة ، الأ أن هناك ما يبرر الأنفاق عليه من قبل حكومة الأقليم كونه يحقق عوائد أو منافع غير مباشرة ولا يمكن قياسها كمياً والمتمثلة في زيادة الأنتاجية الفردية ونشرالثقافة والعمل على تغيير النمط الأستهلاكي لدى أفراد المجتمع وغيرها من الآثار غير المباشرة ، وتحقيق بعض الأعتبارات الأقتصادية والسياسية والأقتصادية الأخرى ، مما يجعل الانفاق على هذا القطاع يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية المعروفة .
٦. أرتفاع معدل العائد الداخلي على المستوى الفردي مقارنة بسعر الفائدة يبرر الأنفاق المتزايد من قبل الأفراد على التعليم الجامعي آملين تحقيق عوائد أكبر في المستقبل تفي بتلبية أحتياجاتهم ورغباتهم .
٧. كلما ارتفعنا بالمستوى التعليمي ارتفع دخل الخريج ، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي أو زيادة عدد سنوات الدراسة تزيد من الدخل.

## ثانياً : المقترحات

١. الاهتمام بالاستثمارات التعليمية من أجل تنمية رأس المال البشري الذي من شأنه توفير فرص عمل جديدة عن طريق الابتكارات والاختراعات وتوطن التقنية. لذا ينبغي ان تولي الحكومة قطاع التعليم أهمية إستثنائية وخاصة وان الاقليم عانى الازمة المتعمد من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة. وينبغي ان يراعى هذا القطاع من حيث التخصيصات المالية ، ويكون من ضمن القطاعات التي يكون لها الاولوية في هذا المجال.
٢. العمل على تغيير نظرة صانعي القرار إلى التعليم من كونه خدمة أخلاقية وانسانية واستهلاكية إلى كونه مشروعاً اقتصادياً واستثماراً في الانسان، مما يعني أن الطلب على التعليم أصبح اقتصادياً وليس طلباً اجتماعياً ، هذا ما جعل عدداً أكبر من الأفراد يطلبون التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص لماله من عوائد اقتصادية (مباشرة) تتمثل بمجموع الدخل التي يحققها الفرد الخريج والمترتبة على مستوى تحصيله الجامعي أو التعليمي على مدار عمره الإنتاجي الذي يقضيه في سوق العمل . من ناحية اخرى فان الاستثمار في هذا القطاع سوف يدر عوائد اجتماعية مباشرة وغير مباشرة وعلى المدى البعيد من الصعب حسابها ولكن يمكن تلمسها في تجارب البلدان المتقدمة.
٣. إعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات ، كما يؤدي إلى ترشيد النفقات في الكثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة ومن ثم برجة القبول وفق الحاجة لكل تخصص. بمعنى اخر يجب ان يربط التعليم بحاجة السوق .
٤. تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة إذ أن تحسين المستوى التكنولوجي سوف يؤدي الى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين مما يعني زيادة الاستثمار في رأس المال البشري سوف يعمل على تخفيف حدة البطالة بين الشباب وخاصة الخريجين منهم ، لذا يجب أن يلائم التعليم متطلبات سوق العمل، فالتعليم المنعزل عن هذه المتطلبات وعن احتياجات المجتمع لا يمكن أن يقوم بدور فعال في التنمية . ولكي يقوم بهذا الدور لا بد لمخرجاته من أن تواءم التغيرات التي يشهدها سوق العمل الكوردستاني.
٥. إعادة النظر بالمناهج والمفردات وتحديثها مع مراعاة تجنب التكرار والتداخل والتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية بحيث يكون الخريج أكثر استعداداً للتعامل مع متغيرات السوق، والتقليل قدر الامكان من المناهج النظرية التي لم تعد تخدم العملية التعليمية ولا متطلبات السوق.
٦. ايجاد آلية للاستفادة من القطاع الخاص في استيعاب جزء مهم من الاعداد المتزايدة من الخريجين بما يحقق تخفيض معدلات البطالة بين الخريجين.
٧. الاهتمام بالتعليم المستمر وتحديث المعلومات التي تلقاها خريجو السنوات السابقة من خلال اشراكهم بورش عمل تقيمها الجامعات لهذا الغرض.
٨. اسهام الجامعات بتمويل جزء من نشاطاتها عن طريق الاهتمام الاكبر بالمراكز البحثية والمكاتب الاستشارية والتفكير بايجاد مصادر اضافة للتمويل الى جانب التمويل الحكومي.

## مصادر البحث :

### أولاً : المصادر باللغة العربية

١. احمد،.نافز أيوب محمد علي ، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم ، جامعة القدس المفتوحة ، منطقة سلفيت التعليمية ، فلسطين ، (٢٠١٠)
٢. الحمدان ، سهيل ، متوسط دخول خريجي مراحل التعليم المختلفة للعاملين في القطاعين العام والخاص في سوريا ،مجلة جامعة تشرين المجلد ٢٦ ، ٢٠١٠ .
٣. الرفيق ، محمد يحيى ، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية . ، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل ، جامعة ذمار كلية العلوم الإدارية . اليمن ، ٢٠٠٦ .
٤. العربي، أشرف ، العائد الاقتصادي الشخصي على التعليم في مصر ، مركز دراسات السياسات الكلية - معهد التخطيط القومي ، ٢٠٠٧ .
٥. حسن ، حسين عجلان ، الاستثمار في رأس المال المعرفي بين وحدة القياس وإشكالية التكوين ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ٢٠٠٦. نقلاً عن الموقع [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
٦. الحولي،عليان عبد الله ، العائد الاقتصادي من التعليم ، كلية التربية /الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية - غزة ، ٢٠١٠ .
٧. الخطة الاستراتيجية لأقليم كردستان ، ٢٠١٠.٢٠١٤ .
٨. الخطيب ،سعيد محمد ، دور التعليم في بناء رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين ، ٢٠٠٥ .
٩. دهان ، محمد ، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠١٠ .
١٠. الرماني ، زيد بن محمد ، لاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، شبكة الألوكة، موقع الدكتور محمد بن زيد الرماني ، ٢٠١٠ .
١١. الزعبي ، بشير خليفة ،الاستثمار في رأس المال البشري ، الجامعة الأردنية ، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا ٢٠٠٩
١٢. السيد محمد إبراهيم عبده ، الكفاية الداخلية لكليات جامعة الأزهر بالدقهلية( دراسة ميدانية ) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٧ .
١٣. شرين حسن مبروك زيدان ، الاستثمار في التعليم العالي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٣ ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١١ .

- ١٤ . شلتوت ، أماني خضر ، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعزيز الاستثمار في العنصر البشري ، دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٩ .
- ١٥ . صباح ، غربي ، آالاستثمار في التعليم ونظرياته ، مجلة كلية الآداب والعلوم الأنسانية والأجتماعية، العددان ٣ و٢ ، جامعة محمد خضير ، بسكرة . الجزائر ، ٢٠٠٨ .
- ١٦ . الطاوي ، محمد ، الأستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم ، المنتدى العربي لأدارة الموارد البشرية ، ٢٠٠٧ ، على الموقع [www.alhejaz.net/vb/showthread.php?350017](http://www.alhejaz.net/vb/showthread.php?350017)
- ١٧ . القضاة ، محمد علي محمد ، عائدات التعليم ، رسالة ماجستير في الأدارة وأصول التربية، مقدمة الى جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٣ .
- ١٨ . كلثوم ، بن ثامر، الأستثمار في رأس المال البشري ودوره في أدارة المعرفة والأبداع، بحث ملقى في المؤتمر الدولي حول رأس المال البشري للفترة ١٤.١٣ / ٩ / ٢٠١١ ، الجزائر ، ٢٠١١ .
- ١٩ . محمود، محمد مصطفى ، الاستثمار في رأس المال البشري، (في العائد الاقتصادي) ، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم التدريبي للموارد البشرية ، مركز تطوير الاداء والتنموية، من الفترة ٢٠١٠/٣/٦ - ٢٠١٠/٦/٥ ، سوريا ، ٢٠١٠ .
- ٢٠ . المؤسسة الأوروبية للتدريب، الاستثمار في التعليم، والتوظيف والأداء الاقتصادي في سوريا ، سوريا ، ٢٠٠٥ .
- ٢١ . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أقليم كردستان . العراق

### ثانياً : المصادر باللغة الأنكليزية

1. Aloysius Ajab Amin and Wilfred j. Awung , Economic Analysis Of Private Returns To Investment In Education N Cameroon, Regional Conference On Education In West Africa Constraints And Opportunities, november 25-26, 2005.
2. Colm Harmon, Economic Returns to Education: What We Know -What We Don't Know, and Where We Are Going, Some Brief Pointers , IZA Policy Paper No. 29, August , 2011.
3. George Psacharopoulos and Harry Anthony Patrinos , Returns to Investment in Education , A Further Update, World Bank Policy, Research Working Paper 2881, September 2002.
4. Georges psacharopoulos et al, earnings and education in Latin America: assessing priorities for schooling investments, world bank, working paper series 1056, 1992.
5. ILO, Human Resource Development for Continued Economic Growth: The Singapore Experience, 1997
6. Jim Kjelland , Economic Returns to Higher Education: Signaling v. Human Capital Theory , An Analysis of Competing Theories· The Park Place Economist, Volume XVI , ٢٠٠٦ .
7. Levine, B., Education Looks at Poverty: Conceptions and Microconceptions. In S. Lawton, R. Townsend, & E. Tanenzapf (eds.) Education and Community, Toronto OISE.1994.
8. Lodde, Sergio, Economic Returns to Investment in Education, 2000
9. Peter Sloane Nigel O' David Blackaby, Returns to Education: A Survey of Findings University of Wales Swansea, 2003.
10. Psacharopoulos, G., Returns to Investment in Education: A global Update, World Development, v22, n9, 1325-1343. 1994.

### ملحق (١)

#### استمارة أستبيان

أولاً : معلومات عامة:

١. العمر ..... سنة.
  ٢. الجنس (أنثى) ..... (ذكر) .....
  ٣. الجامعة : ..... ٤- الكلية : .....
  ٤. تاريخ الالتحاق بالكلية. ....
  ٥. الحالة الاجتماعية ١ . أعزب ..... ٢ . متزوج .....
٣. أخرى تذكر

ثانياً : تقدير الإنفاق على التعليم الجامعي لسنة واحدة فقط

- ١ - ما مقدار المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على :
  - أ- المذكرات المختلفة (إستنساخ ، طبع أبحاث ..... ) .
  - ب- الأدوات والمستلزمات التعليمية المختلفة الأخرى.....
  - ج . المصروف اليومي .....
- ٢ - ما مقدار المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على :
  - أ- خدمة النقل (المواصلات)، في حالة عدم قيام الجامعة بتحمل نفقاته .
  - ب- في حالة النقل الخاص . (أمتلاك وسيلة نقل خاص)
  - ٣ - ما مقدار المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على :
    - أ- السكن ، في حالة عدم قيام الجامعة . بتوفير السكن (الأقسام الداخلية)
    - ب- السكن على حسابك الخاص . (أيجار سكن)
  - ٤- ما مقدار المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على المستلزمات الاخرى اللازمة للعملية التعليمية في الجامعة لم تذكر في الفقرات أعلاه .حدد.....
  - ٥ - ما مقدار أختلاف إنفاقك على التعليم عن السنوات السابقة ؟ حدد مقداره